

## إمطانس شحادة\*

### خريف إسرائيل

**حرارة** صيف إسرائيل الأخير فترت بعض الشيء في الخريف بفضل أفول موجة الاحتجاج الاجتماعي - الاقتصادي من دون أن تتحول إلى مشروع سياسي حزبي، وذلك عبر احتوائها وتفكيكها بواسطة لجنة إمانويل طرختنبيرغ. كما ساهم في ذلك الخوف من استحقاق أيلول الفلسطيني الذي تم إحباطه عبر نجاح الدبلوماسية الإسرائيلية، العلنية والسرية، وبدعم الشريك الأمريكي.

عادت إسرائيل إلى خريفها ومعه ارتفعت شهية التيار النيو-صهيوني، أو الصهيوني المحافظ، لترسيخ قبضته على المجتمع الإسرائيلي وسلطاته، عبر سيطرته على السلطة التشريعية والتنفيذية أو عبر تبني السواد الأعظم من المجتمع الإسرائيلي لعقيده، كما يتضح من مؤشرات الرأي العام كلها التي نُشرت في الأعوام الأخيرة، وكان آخرها مؤشر الديمقراطية لسنة ٢٠١١.

وما يحدث حالياً من تدين الحركة الصهيونية وصهينة الحركات الدينية، وينعكس في قوننة يهودية إسرائيل، وفي المساعي لمعاينة كل من يرفض العقيدة الصهيونية الجديدة، هو استمرار للمشروع الصهيوني، لكن بحلّة وقيم جديدتين، تدمجان بين فكر الحركة التصحيحية (حزب الليكود التاريخي) وطرح التيارات الصهيونية الدينية التي نمت في "مركز الراف"/مركز هراف - (مدرسة دينية) وانتشرت بين المستوطنين في الضفة الغربية، مع تطرف سياسي وقناعة بوجود استعمال القوة (عقلية الجدار الحديدي).

سنتناول في هذا التقرير أجزاء بارزة من المشهد الإسرائيلي في الربع الأخير من سنة ٢٠١١، والتي تؤكد افتراضنا بشأن الصهيونية الجديدة، عن طريق ربط هذا المشهد ببعض التحولات الأساسية التي حدثت في إسرائيل في العام المنصرم، إذ لا يمكن تجزئة المشهد الحالي عن السياق العام الأوسع الذي تعمل فيه المؤسسة الإسرائيلية.

لقد تطرقنا في تقاريرنا السابقة إلى جوانب عديدة من المشروع النيو-صهيوني، ومنها: محاولات اليمين الإسرائيلي، أو ما يمكن اعتباره تيار المحافظين الجدد والنيو-صهيونية؛ إغلاق ملفات عديدة ما دام التيار يملك الأغلبية في البرلمان الإسرائيلي، ويسيطر على الحكومة ويحظى بدعم جماهيري واسع، بدءاً بالتحولات الهائلة في مبنى الاقتصاد الإسرائيلي وتركيبته، والسياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي تخدم المشروع القومي الصهيوني، وصولاً إلى سعي المؤسسة الإسرائيلية لإغلاق ملف مواطنة السكان الفلسطينيين في إسرائيل وربطها بشرط إعلان الولاء للدولة كدولة "صهيونية-يهودية ديمقراطية"، وقمع الهوية الفلسطينية، بعد أن نجح هذا التيار في اشتراط مشاركة الأحزاب في الانتخابات بقبول يهودية الدولة وديمقراطيتها. كذلك تحصين الطابع اليهودي للدولة

\* باحث في مدى الكرم/المركز العربي للأبحاث الاجتماعية التطبيقية - حيفا.

بالقانون. وتناولنا إعادة ترتيب المشهد الحزبي الإسرائيلي وتراجع مكانة ووظيفة حزب العمل وأحزاب اليسار التقليدية و بروز حزب كديما كبديل منها، وتنامي قوة أحزاب اليمين. كما تعاملنا مع رؤية إسرائيل إلى الثورات العربية وحتمية إعادة تشكيل نظريات الأمن القومي الإسرائيلي، وكيف قلصت الحرب على لبنان في سنة ٢٠٠٦ وعلى غزة في سنة ٢٠٠٨ قدرة إسرائيل على استعمال القوة العسكرية، أو التهديد باستخدام القوة العسكرية، بغية فرض تصرف سياسي مقبول، أو فرض شروطها لاتفاقيات سلام مع أنظمة عربية، إلى حد بعيد. وقد جاءت هذه التحولات كلها بالتوازي مع تحول عميق في الثقافة السياسية نحو مواقف فاشية وإثنية - قومية لدى المجتمع الإسرائيلي، تدعم وجود قيادات قوية أكثر من دعمها للنظام الديمقراطي، وتوافق على تحصين يهودية الدولة على حساب الديمقراطية الشكلية. كما أصبح المجتمع والقيادات الإسرائيلية على قناعة بأن لا شيء يرغمهم على التفاوض مع الفلسطينيين، وأنه ليس ثمة حاجة حتى إلى عملية تفاوض. فالمجتمع الإسرائيلي أضحى خائفاً أكثر من أي وقت مضى، وصار حاقداً على المحيط العربي وعلى المواطن العربي، وبات يتبنى بمجملته نظريات الجدار الحديدي.

إلا إن هذه التحولات كلها غير كافية لتحقيق انتصار ساحق كما يعتقد التيار النيو - الصهيوني، فهو بحاجة إلى ترسيخ خطابه والسيطرة على مؤسسات كانت محسوبة تاريخياً وتقليدياً على التيار "اليساري" الليبرالي من المشروع الصهيوني، وخصوصاً في التسعينيات، والتي ما زالت تسمح لنفسها بهامش مناورة ونقد تجاه الخطاب اليميني. وأبرز هذه المؤسسات: السلطة القضائية، وهوامش في الصحافة الإسرائيلية، وقسم من مؤسسات المجتمع المدني - الأهلي أو القطاع الثالث، والذي لا يرتبط بتمويل كامل أو مباشر من الحكومة. وهذا لا يعني أن تلك المؤسسات والسلطات تعارض بشكل جلي وعلني الخطاب الصهيوني الجديد، أو تطرح خطاباً مغايراً تماماً، وإنما ما زالت خارج قبضته الكاملة ولديها هامش، ولو ضئيل، للمناورة، وفقاً لعقيدة اليمين.

### الخلفية العقائدية للتيار النيو - صهيوني

من الصعب سبر أغوار العقيدة الفكرية للتيار النيو - صهيوني في عجالة أو اقتضاب، لكن من الأهمية بمكان ربط ما يجري حالياً ببعض ركائز تلك العقيدة. فالعقيدة النيو - صهيونية ليست دخيلة على الفكر الصهيوني، وإنما هي محاولة لفهم أسس الصهيونية وترجمتها بطريقة مختلفة عما قام به تيار العمل الإسرائيلي تاريخياً. فبعد أن ركز التيار العمالي، من حزب عمال أرض إسرائيل، ومباي، وصولاً إلى حزب العمل، على تحقيق المشروع الصهيوني بواسطة الاستيطان والهجرة والعودة إلى العمل العبري، أي إنتاج اليهودي المستوطن والمزارع والمحارب، في ظل نظام شبه اشتراكي صهيوني، فإن العقيدة النيو - صهيونية ترى أن بريق المشروع الصهيوني أقل في نهاية الثمانينيات، وبلغ حالة الضياع في التسعينيات، وخصوصاً في مرحلة أوسلو. وقد انعكس هذا الأمر في محاولة جعل إسرائيل دولة طبيعية، وتنامي تيارات ما بعد الصهيونية، وخطاب الفردانية وحقوق الفرد والإنسان، وتزايد تدخل محكمة العدل العليا في شؤون التشريع والسياسية والحياة العامة، الأمر الذي يقود إلى فقدان اللبوصلة الصهيونية والقيم الصهيونية، وفيه مخاطر حقيقية على مستقبل المشروع، وفقاً للتيار المحافظ. وتتجلى هذه الأبعاد في كتاب يحزقيل درور بعنوان "تجديد الصهيونية" الذي نشر في سنة ١٩٩٧<sup>٢</sup>، والذي جاء فيه أن تآكل قيم الصهيونية التقليدية وتراجعها تتم ترجمتها في واقع دولة إسرائيل في "التنازل عن الصهيونية" عن طريق معتقدات ما بعد صهيونية، أو ضد - الصهيونية، وفي تبني قيم اجتماعية وثقافة غربية، والانغماس في الربح الفردي الشخصي. وفي المقابل، هناك قسم من المجتمع الإسرائيلي ينحو نحو التطرف والالتزام بقيم الصهيونية التقليدية لكنه يفسرها بطريقة متطرفة. ووفقاً لدرور، فإن الاستنتاج من واقع التسعينيات هو وجود

حاجة إلى تجديد الصهيونية والقيم الصهيونية وبسرعة. هناك حاجة إلى تعريف جديد، وإلى تقوية الطابع اليهودي - الصهيوني لدولة اليهود، بطريقة تلائم الأوضاع الجديدة. يجب صقل المضامين اليهودية والتشديد على الثقافة اليهودية والهوية اليهودية في وجدان الدولة ولدى اليهود في الشتات، علاوة على التركيز على ما يجمع وعدم الانجرار وراء أوهام الثقافة الغربية والفرديانية. ويعتقد درور أن الجامع اليهودي، الثقافي والتاريخي والهوياتي، وليس الديني فقط، يجب أن يكون محور القيم الصهيونية الجديدة (درور، ص ٢٣ - ٢٧).

ويوفر الكاتب يورام حزوني في مقاله "مئة عام على دولة اليهود" تفسيراً معمقاً لمضامين المشروع الصهيوني ويوضح شروط نجاحه، فضلاً عن توضيح عوامل فشله في تحقيق الهيمنة حتى تسعينيات القرن المنصرم. ويرثي حزوني في مقاله المشروع الصهيوني العمالي، ويؤرخ لبداية مشروع صهيوني جديد تتم فيه إعادة قراءة إرث هرتسل الفكري. فهو يرى أن عملية أوسلو والثقافة السياسية التي أحاطت بالانتخب الحاكمة آنذاك، كانتا وصفاً لتدمير المشروع، بينما يرى في المقابل أن قومية المدارس الدينية والتيار اليميني فشلا في التحول إلى مشروع سياسي مهيم أو مسيطر ومؤثر بسبب عجزها عن الوصول إلى شرائح اجتماعية واسعة، وعدم تمكنها من اختراق مؤسسات تقع تحت سيطرة عقيدة ما بعد الصهيونية. كان من الممكن أن ينجح الائتلاف بين حزب الليكود والتيارات الدينية الصهيونية (المفدال)، في إنتاج توافق واسع على مشروع يهودي قومي جديد وجذاب، غير أنه فشل في الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع لأنه استعمل وسائل عمل سياسي تقليدية، ونشط في الكنس اليهودية، وقاس نجاحاته فقط بعدد المستعمرات والاستيطان، وأهمل بقية المجتمع الإسرائيلي، وباقي المؤسسات، فالتيار الصهيوني الديني لم يملك آليات تأثير جدية في صنع السياسات العامة، ولم يكن له تأثير أو تمثيل في الحياة الأكاديمية الإسرائيلية، ولا في الصحافة والإعلام، ولا لدى الأدباء، أو القضاة، أو الاقتصاديين، أو المنظرين في علم السياسة والفلسفة. باختصار، لم يصل إلى دوائر صناعة الوعي والخطاب العام، وفقط بعد أوسلو، فهم قسم من المعسكر القومي الديني أخطاء الماضي، وأسباب خسارته للمجتمع، لأنه لم يتسلل إلى مراكز صناعة الرأي العام والوعي والثقافة السياسية، فبرزت الحاجة إلى تغيير الاستراتيجيا.

منذ تلك الفترة بدأت عملية التنفيذ، وتحقق منها الكثير، وحالياً، فإن هذا المعسكر، وبعد أن سيطر على أدوات صناعة القرار في إسرائيل، ونجح في التحول إلى خطاب سياسي مهيم، يريد أن يجتاح ما تبقى من مؤسسات لم يغزها بعد، إمّا بواسطة استعمال أدوات التشريع، وإمّا عبر تطويعها وإخضاعها لخطابه.

## كيف تترجم هذه العقيدة

في تشرين الأول/أكتوبر الأخير شن رئيس لجنة الكنيست ياريف ليفين (ليكود)، هجوماً على المحكمة العليا الإسرائيلية، متهماً إياها بأنها تتحرك وفق أجندة يسارية، وتشكل خطراً على "قدرتنا على الحفاظ على وجودنا". وأضاف أن قلة يسارية متطرفة سيطرت على الجهاز القضائي، وهي تحاول فرض قيمها على المجتمع الإسرائيلي كله.

وكان ليفين بادر إلى اقتراح عدد من مشاريع القوانين التي تهدف إلى احتواء المحكمة العليا وردعها، ومنها اقتراح قانون يقضي بإجراء استجواب في لجنة القانون والدستور التابعة للكنيست، لكل من يتقدم لإشغال منصب قاض في المحكمة العليا، وبمنح اللجنة صلاحية المصادقة على تعيين القضاة في إسرائيل، فضلاً عن نشر وجهة النظر السياسية والأيدولوجية وسيرة حياة المرشحين لإشغال مناصب قضاة في المحكمة العليا. وينص اقتراح قانون المحاكم ٢٠١١° (تعديل - شفافية تعيين القضاة للمحكمة العليا وتعيين رئيس المحكمة العليا ونائبه) على تغيير آلية تعيين القضاة ونقلها من اللجنة الخاصة لتعيين القضاة التي تتألف من مندوبي القضاة، نقابة

المحامين، وزيرين وعضوي كنيست، إلى لجنة القانون والدستور في الكنيست، بعد أن تقوم بإجراء جلسة استماع للمرشحين وسماع آرائهم ومواقفهم في شؤون قانونية وسياسية بشأن العلاقة بين السلطات، أي تسييس عملية تعيين القضاة بشكل أكبر، والاستفادة من الأغلبية القائمة في السلطة التشريعية للمعسكر القومي الديني وإدخال قضاة من صفوفه إلى المحكمة العليا.

كذلك طرح ليفين اقتراح قانون أقر في الكنيست بالقراءة التمهيدية بتاريخ ١٥/١١/٢٠١١، لتغيير تركيبة مندوبي نقابة المحامين العامة، وفرض مشاركة رئيس نقابة المحامين في لجنة تعيين القضاة مع ممثل آخر يمثل المعارضة في النقابة، بدلاً من أن يكون هناك ممثلان تختارهم النقابة في لجنة التعيينات، من دون تحديد مناصبهم. وقد تغيب رئيس الحكومة ووزير الأمن و١١ وزيراً عن جلسة التصويت، واعتُبر هذا التغيب دعماً غير مباشر لاقتراح القانون. والهدف من اقتراح القانون هو تقليص نفوذ رئيس النقابة المحسوب على تيار رئيسة المحكمة العليا الحالية دوريت بينيش، المعارضة لتسييس عملية تعيين القضاة والتعديلات المطروحة في القوانين، كما أنه يزيد في نفوذ وزير القضاء الحالي، يعقوب نئمان، المحسوب على معسكر اليمين الديني.

كذلك أقر الكنيست بالقراءة الأولى قانون إلغاء شرط عمر المرشح لمنصب رئيس المحكمة، إذ ينص القانون الحالي على أن يتم اختيار مرشح يمكنه إشغال المنصب ثلاثة أعوام على الأقل قبل وصوله إلى سن التقاعد. وهذا القانون يُعرف باقتراح قانون "غرونيس"، نسبة إلى اسم القاضي في المحكمة العليا، أشر غرونيس، (متدين ومستوطن)، الذي يسعى المعسكر اليميني لتعيينه رئيساً للمحكمة، لكنه لن يستوفي شرط إشغال المنصب لثلاثة أعوام على الأقل لأنه بعد عامين من الآن سيكون قد تخطى سن التقاعد. والقاضي غرونيس معروف بأنه محافظ جداً ويعارض تدخل المحكمة العليا في عمل السلطة التشريعية وقراراتها، وهو يشكل النقيض لإرث القاضي أهرون براك الرئيس السابق للمحكمة العليا، والرئيسة الحالية دوريت بينيش.

وما زالت اقتراحات القوانين الهادفة إلى سيطرة معسكر الصهيونية المتجددة في طور النقاش والتداول في الهيئة العامة للكنيست، ولم تستوف مراحل التشريع كافة، لكن أهمية هذه الاقتراحات وخطورتها، حتى لو لم يتم إقرارها نهائياً، تكمنان في وضع السلطة القضائية تحت رحمة السلطة التشريعية ورقابتها، اللتين هما عملياً نوع من أنواع الملاحقة السياسية غير المباشرة للقضاة المعنيين بالتقدم للترشح للمحكمة العليا، وردعهم عن اتخاذ مواقف أو قرارات لا ترضي الأغلبية السياسية الحاكمة. وتشتمل اقتراحات القوانين تلك على مقولة صريحة فحواها أن السلطتين التشريعية والتنفيذية تحبذان وجود قضاة محافظين في المحكمة العليا، الأمر الذي يشكل انقضاضاً على المعقل الأخير لشظايا اللبرلة المحدودة التي مر بها النظام والمجتمع في إسرائيل في تسعينيات القرن الماضي.

وبالتوازي مع مشروع الانقضاض على السلطة القضائية، فإن المشروع الحالي يعمل على تقييد حرية التعبير عن الرأي والمعارضة، وحرية الصحافة، وذلك بواسطة سن قوانين<sup>٦</sup>. فقد أقر الكنيست بالقراءة الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر، تعديلاً على قانون القذف والتشهير، يقضي بزيادة مبلغ التعويضات التي يجب دفعها إلى من تضرر على خلفية القذف والتشهير. ولقي اقتراح القانون هذا رداً فعل صاحبة في الإعلام الإسرائيلي، وأطلق عليه اسم "قانون كم الأفواه". وقد قرر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو اعتبار التصويت إلزامياً على كتل الائتلاف كافة. وتنظر وسائل الإعلام الإسرائيلية بقلق شديد إلى مشروع القانون هذا، الذي سيلزمها بدفع ٣٠٠,٠٠٠ شيكل إذا ما أدينت بالقذف والتشهير، أو بنشر معلومات غير صحيحة حتى لو لم يثبت وقوع أضرار على جهة ما. أما في حال كان النشر متعمداً، ولم يمنح المتضرر الفرصة لعرض رده، فإن التعويضات ربما تصل إلى ١,٥ مليون شيكل. وقد طالب ممثلو وسائل الإعلام الحكومة بالعدول عن تعديل القانون الذي يُعتبر أكثر شدة من القوانين المعمول بها عالمياً.<sup>٧</sup>

كذلك أقرت الهيئة العامة في الكنيست في ١١/٧/٢٠١١، بالقراءة الثانية والثالثة، "قانون منع المساس بدولة

إسرائيل بواسطة المقاطعة ٢٠١١<sup>٨</sup>، الذي يجرم ويعاقب كل من يدعو إلى مقاطعة إسرائيل. وينص القانون على تجريم أي دعوة إلى مقاطعة دولة إسرائيل، أو مواطني دولة إسرائيل، أو مؤسساتها، أو مقاطعة مناطق تحت سيطرتها (والقصد مقاطعة المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية). والملاحظ أن نص القانون جارف وضبابي يسهل تجريم أي دعوة إلى المقاطعة.

ووفقاً للقانون فإن كل من ينشر دعوة علنية إلى مقاطعة إسرائيل، يرتكب إجهافاً مدنياً تسري عليه "قوانين الأضرار"، وفي مثل هذه الحالات، فإنه يحق للمتضرر رفع دعوة قضائية والمطالبة بتعويض مالي غير مرتبط بقيمة الضرر الذي لحق به.

أمّا المحور الثالث التي يعمل المشروع النيو- صهيوني على كبحه وترويضه، فهو ما تبقى من مؤسسات الليبرالية ومؤسسات حقوق إنسان ترفض الانضواء تحت السقف السياسي والقومي للمشروع النيو- صهيوني، ومؤسسات عربية. ورأس الحربة في هذا المحور هو حزب "إسرائيل بيتنا" الذي قدم في تموز/ يوليو، وبالتعاون مع أحزاب الائتلاف الحاكم وعلى رأسها حزب الليكود، اقتراح قانون لتشكيل لجنتي تحقيق برلمائيتين ضد منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية اليسارية.<sup>٩</sup>

وكانت لجنة الكنيست صادقت في مطلع شباط/ فبراير الماضي على تشكيل لجنتي تحقيق ضد المنظمات الحقوقية، لكن جرى تأجيل التصويت على الاقتراح في الهيئة العامة للكنيست بعد أن عبر عدد من نواب حزب الليكود عن معارضتهم تشكيل اللجنتين. وتذرعت أحزاب اليمين الإسرائيلية لدى بلورة الاقتراح بأن منظمات حقوق إنسان إسرائيلية قدمت معلومات إلى لجنة تقصي الحقائق بشأن الحرب على غزة برئاسة القاضي ريتشارد غولدستون، التي شكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، والتي اتهمت في تقريرها الجيش الإسرائيلي بارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين.

كذلك عُرض على الكنيست في سنة ٢٠١١ عدد من اقتراحات القوانين لتقييد عمل الجمعيات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية، ومن هذه المشاريع "اقتراح قانون الجمعيات (تعديل - منع دعم كيان سياسي غريب لجمعيات سياسية في إسرائيل)، ٢٠١١"،<sup>١٠</sup> الذي تقدّم به النائب أوفير أكونيس (الليكود). وبحسب هذا القانون، فإن أي "جمعية سياسية" تهدف إلى التأثير في الأجندة السياسية والأمنية لدولة إسرائيل، أو تنظم نشاطاً ذا طابع سياسي، لن يُسمح لها بالحصول على تبرعات تزيد على ٢٠,٠٠٠ شيكل في السنة من أي دولة أجنبية أو مؤسسات تمثل دولاً.

وثمة اقتراح قانون آخر يرمي إلى تقييد نشاط الجمعيات والمؤسسات التي لا تنصاح للإجماع الصهيوني الجديد، وهو اقتراح "قانون الجمعيات (تعديل - تحفظ على تسجيل جمعية)، ٢٠١١"،<sup>١١</sup> الذي يطالب بمنع تسجيل جمعية تنفي وجود إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية.

إن مظاهر سيطرة المشروع النيو- صهيوني وإسقاطاته على زمام الحكم في إسرائيل لا تنعكس في المجال السياسي فحسب، بل في المحور الاقتصادي أيضاً، وكان أبرزها في الأشهر الأخيرة نشر توصيات اللجنة الحكومية لتغيير سلم الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، وهي لجنة طرختنبرغ، التي عينتها الحكومة في إثر موجة الاحتجاج في الصيف الأخير. وعُيّنَت اللجنة في ٨ آب/ أغسطس ٢٠١١، أي بعد أقل من شهر على بدء موجة الاحتجاج ونصب أولى خيم الاعتصام في تل أبيب (٢٠١١/٧/١٤)، وقدمت توصياتها في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، وقد قبلت الحكومة التوصيات في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر.

## توصيات لجنة طرختنبرغ

إن التوصيات التي اقترحتها اللجنة تنقسم إلى توصيات للمدى القريب، أي ميزانية سنة ٢٠١٢، وتوصيات

للمدى المتوسط، أي ميزانيات السنوات ٢٠١٣ - ٢٠١٦، وتوصيات للمدى البعيد، على أن تلتزم التوصيات كلها بقاعدة أساسية هي عدم خرق إطار الميزانية والالتزام بحلول في إطار ميزانية الدولة، الأمر الذي يعني أن أي إضافات في الميزانيات الاجتماعية والخدماتية أو خفض ضرائب، سيكون بالضرورة على حساب بنود أخرى من الميزانية، وعن طريق فرض أو رفع ضرائب في مجالات أخرى، أو تقليص في ميزانيات أخرى، وخصوصاً وزارة الأمن.

وقد أوصت اللجنة بتخصيص ميزانيات تصل إلى ٣٠ مليار شيكل خلال الأعوام الخمسة المقبلة، للمجال الاجتماعي، ولا سيما مجال التعليم للأجيال الصغيرة. وتتضمن التوصيات تخصيص ٤ مليارات شيكل لهذه الأهداف في ميزانية سنة ٢٠١٢، ورفع المبلغ السنوي بالتدريج خلال الأعوام الخمسة المقبلة. أمّا بالنسبة إلى المصادر المالية فتكون من داخل الميزانية، وخصوصاً من خلال خفض ميزانية الأمن لسنة ٢٠١٢ بقيمة تصل إلى ٢,٥ مليار شيكل. وبحسب الخطة المقترحة فإنه سيتم تخفيض الضرائب المباشرة على المواطنين بقيمة ٣٠ مليار شيكل، الأمر الذي يجعل مبلغ الخطة المقترحة ٦٠ مليار شيكل تخصص لخفض الأسعار وخفض غلاء المعيشة، وتوفير خدمات أوسع للجمهور، وخفض تكاليف التعليم، وزيادة المداخيل، بموجب نقاط استحقاق.

وأوصت اللجنة في مجال الإسكان بالتصديق على بناء ١٩٦,٠٠٠ شقة خلال الأعوام الخمسة المقبلة - بحيث تخصص ٢٠٪ منها لتكون في متناول يد الجميع، وبتقديم تسهيلات في مجال تقسيم الشقق السكنية. وتكون التكلفة الإجمالية لمختلف التوصيات في مجال الإسكان، ١,٣ مليار شيكل خلال خمسة أعوام.

أمّا في مجال الضرائب، فأوصت اللجنة بالتالي: إلغاء خطة تخفيض ضريبة الدخل خلال نهاية سنة ٢٠١١؛ الدخل السنوي للدولة خلال سنة ٢٠١٢ هو ٢,٥ مليار شيكل؛ إضافة درجة ضريبية تبلغ ٤٨٪ لمن يتجاوز دخله ٤٠,٢٣١ شيكلاً شهرياً؛ رفع قيمة ضريبة الشركات من ٢٤٪ إلى ٢٥٪ في سنة ٢٠١٢، وربما رفعها إلى ٢٦٪ خلال سنة ٢٠١٣؛ رفع ضريبة أرباح الثروة من ٢٠٪ إلى ٢٥٪، وكذلك إلى ٣٠٪ لأصحاب السيطرة على الشركات الكبيرة؛ زيادة ٢٪ على ضريبة الدخل لمن يصل دخله إلى مليون شيكل في السنة؛ إلغاء زيادة الضريبة المفروضة على الوقود لسنة ٢٠١٢، فضلاً عن تخفيض ٤٠ أغورا من الضريبة المفروضة على السولار، و ٢٠ أغورا من الضريبة على البنزين، و ٣٤ أغورا من الضريبة على الفحم.

علاوة على ذلك، كان هناك توصيات في مجالات إضافية لا مجال للخوض فيها هنا، لكن ما يمكن قوله هو أن اللجنة تعاملت مع مطالب حركة الاحتجاج الاجتماعي بأدوات الاقتصاد الليبرالي (اقتصاد السوق)، بهدف احتواء المطالب وتقديم بعض التحسينات على الحالة الاقتصادية للطبقات الوسطى في المجتمع الإسرائيلي، وبما يتماشى مع تعريفها هي للمشكلة. ولذلك، فإن الحلول المعروضة تهدف إلى الحد من تآكل القدرة الشرائية، وإلى رفع المنافسة في أسواق السلع والحد من قوة الشركات الاحتكارية، وخفض الجمارك على السلع، وزيادة المنافسة، وإلغاء رفع الضرائب على الوقود، وإعادة الرقابة على بعض السلع.

وفي جميع الأحوال، فإن اللجنة لم تطرح رؤياً أو أيديولوجيا اقتصادية اجتماعية جديدة، كما لم تطرح عودة إلى دولة الرفاه، أو تغييراً جدياً في بنية ميزانية الدولة. وهذه الحلول مقبولة من جانب صنّاع القرار الاقتصادي في إسرائيل لأنها لا تكسر القالب المعمول به، وإنما تقترح تعديلات طفيفة على بنية المصاريف. أمّا على أرض الواقع، فإن الحكومة حتى الآن، لم توافق إلا على بند التعديلات المقترحة في ضريبة الدخل، وقد أقرت هذه التعديلات في الكنيست، أما بقية التوصيات فما زالت في طور النقاش.<sup>١٢</sup>

وفي هذه المرحلة يمكن الادعاء أن حركة الاحتجاج الإسرائيلية لم تنجح في إحداث تغيير جوهري لدى صنّاع القرار في إسرائيل، ولا في مفاهيم المجتمع الإسرائيلي، ومن غير المرجح أن يكون هناك استمرارية أو تطور لحركة الاحتجاج. أمّا سياسياً، فإن جل ما أنتجته حركة الاحتجاج حتى الآن هو المساهمة في انتخاب عضو الكنيست

شيلي يحيموفيتش، التي تقدّم طرحاً اقتصادياً - اجتماعياً واضحاً، رئيسة لحزب العمل في الانتخابات الداخلية الأخيرة.

لقد تحول حزب العمل في الأعوام الأخيرة، وبعد تنامي قوة الدعم الجماهيري للخطاب النيو ليبرالي، إلى حزب هامشي يعمل وفق غريزة البقاء، كما أنه فقد قدرته على طرح برنامج سياسي مغاير مقبول من المجتمع وقابل للتطبيق. وكانت ذروة انحطاط مكانة الحزب حين انفصل عنه رئيسه السابق وزير الأمن الحالي إيهود براك، وأربعة أعضاء، وشكلوا حركة جديدة باسم "استقلال"، بداية السنة الحالية.

ولم يكن متوقعاً أن تحمل الانتخابات الداخلية في حزب العمل في أيلول/سبتمبر الأخير تحولاً جدياً في مكانة حزب العمل، إذ تنافس على رئاسة الحزب، عضو الكنيست شيلي يحيموفيتش، ووزير الأمن السابق عمير بيرتس، ووزير الرفاه الأسبق يتسحاق هيرتسوغ. إلا إن المنافسة الأشد كانت بين يحيموفيتش وبيرتس أصحاب الطرح الاقتصادي - الاجتماعي شبه الاشتراكي. وفي الجولة الثانية من الانتخابات حصلت يحيموفيتش على ٥٤٪ من الأصوات في مقابل ٤٥٪ من الأصوات لبيرتس. وعدا دعم الجيل الشاب وجزء من قيادات حركة الاحتجاج ليحيموفيتش، فإن انتخابها لم يحمل أي جديد لحزب العمل. وعلى الرغم من أن استطلاعات ما بعد الانتخاب تتوقع أن يعود حزب العمل بقيادة يحيموفيتش فيصبح الحزب الثاني بعد الليكود، ويحصل على ٢٠ مقعداً تقريباً (ومع تراجع كديما إلى ١٨ مقعداً)، فإن تجارب الماضي تفيد بأن ضجة الانتخابات الداخلية ووهج الانتخاب لا يدومان، إذ من المتوقع أن يعود حزب العمل إلى حجمه الحالي، كونه خسر إمكان استقطاب ودعم أجيال وفئات جديدة، ولم يقدم على طرح برنامج سياسي جديد وجريء سوى التشديد على العدل الاجتماعي ومساندة الطبقات الوسطى والفقيرة، وهذه جوانب لا تشفع في الانتخابات الإسرائيلية.

تابعنا في هذا التقرير محاولات المشروع النيو - صهيوني فرض سيطرته أو تأثيره الفكري والعقائدي على سلطات ومؤسسات لم تتبن بعد خطابه السياسي بالكامل، وما زالت تتمتع بهامش من الحرية في العمل. ومحاولات تحقيق أهداف المعسكر النيو - صهيوني، وفرضها على بقية المجتمع الإسرائيلي والنخب والمؤسسات، سيوصلان النظام، بالضرورة، إلى نظام غير ديمقراطي للمجتمع اليهودي ذاته، ولو استخدم هذا المعسكر أدوات الديمقراطية الشكلية وحكم الأغلبية، ذلك بأن السلطين التشريعية والتنفيذية تقومان بتوسيع دائرة تقييد الحريات وهامش العمل السياسي كي يشمل جميع المواقف السياسية والآراء التي لا تنضوي تحت الإجماع المهيمن، الأمر الذي يعني أننا بصدد معسكر محافظ يريد وضع بصماته على المشروع الصهيوني وتصميمه بشكل مختلف عن المشروع الصهيوني التقليدي الذي أنتجه المعسكر العمالي. وهذا المشروع الحالي يركز على القيم اليهودية بصفتها الرابط الأساسي للمجتمع، وعلى استمرار الاستيطان، وانتهاج اقتصاد السوق، كما أنه يدعم زيادة قوة إسرائيل واستمرار تفوقها في المنطقة، انطلاقاً من فرضيات الجدار الحديدي. ■

## المصادر

- ١ مؤشر الديمقراطية هو ثمرة عمل بحثي لطاقم مركز غوتمان للاستطلاعات، والذي يتبع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.
- ٢ بحزقيل درور، "تجديد الصهيونية" (بالعبرية)، (القدس: مؤسسة بيالك، ١٩٩٧).
- ٣ يورام حزوني، "مئة عام على دولة اليهود" (القدس: مركز شاليم، ١٩٩٧).
- ٤ موقع عرب ٤٨، "رئيس لجنة الكنيست: قلة يسارية تسيطر على المحكمة العليا"، ١٢/١٠/٢٠١١.

- ٥ قدم اقتراح القانون زئيف إكين ويارييف ليفين بتاريخ ٢٥/٧/٢٠١١.
- ٦ موقع الجبهة الديمقراطية، "الكنيست ماضية في سن قوانين تقوّض هوامش الديمقراطية"، ١٥/١١/٢٠١١.
- ٧ موقع عرب ٤٨، "قانون جديد يثير سخط وسائل الإعلام الإسرائيلية"، ٢١/١١/٢٠١١.
- ٨ موران أزولاي، "الكنيست أقر قانون المقاطعة"، موقع "يديعوت أحرونوت" بالعربية، ١٢/٧/٢٠١١.
- ٩ موقع عرب ٤٨، "الكنيست تبحث تشكيل لجنتي تحقيق في نشاط منظمات حقوق الإنسان"، ١٢/٧/٢٠١١.
- ١٠ اقتراح قانون ف/١٨/٣٣١٢، قُدّم إلى الكنيست في ١٣/٦/٢٠١١.
- ١١ اقتراح قانون رقم ف/١٨/٣٠٢٩.
- ١٢ موتي بسوك ويهونتات ليس، "الحكومة تقر توصيات طرختنبرغ"، موقع "هآرتس" (بالعبرية)، ٩/١٠/٢٠١١.

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

## الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوصلو إلى خريطة الطريق

أحمد قريع (أبو علاء)

١

مفاوضات أوصلو

١٩٩٣

٥٣١ صفحة ١٥ دولاراً (تجليداً عادياً)  
٢٠ دولاراً (تجليداً فنياً)

٢

مفاوضات كامب ديفيد

(طابا واستوكهولم)

١٩٩٥ - ٢٠٠٠

٥٠٥ صفحات ١٥ دولاراً (تجليداً عادياً)  
٢٠ دولاراً (تجليداً فنياً)